http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1699) السنة السابعة - السبت (16) كانون الثاني 2010

ستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للسنوات الخمس المقبلة

الساعدي لـ المدى: عراقيل سياسية وحكومية أمام عمل الهيئات الرقابية

بغداد/ بشير الاعرجي

في الوقت الذي انتقد فيه رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب الشيخ صباح الساعدي العراقيل التي وضعتها شخصيات سياسية وحكومية امام عمل اللجان الرقابية، اعلنت الحكومة موافقتها على على الستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات (٢٠١٠ – ٢٠١٤).

وقال الساعدي في تصريح لـ(المدى): ان «الفساد الاداري تحول الى فساد سياسي، ونتخوف من ان يتحول الى نمط اجتماعي، خاصة مع وجود حواضن لمنظومة المفسدين تهدد بانهيار القيم، وقد عملنا خلال الفترة الماضية على محاسبة المفسدين وسنرفع شعار محاكمتهم في الفترة المقبلة».

وتأتي الستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من أجل إجراء إصلاح إداري وتجسيد مبادئ سيادة القانون وحسن أداء الخدمات وتطوير إدارة الشؤون المالية والممتلكات العامة وإشاعة ثقافة النزاهة والشفافية وحقوق الإنسان وتفعيل إجراءات الرقابة والمساءلة، حيث وضعت الإجراءات الخاصة بخطة العمل التفصيلية لمعالجة الظواهر السلبية ومكافحة الفساد للسنوات (٢٠١٠ – ٢٠١٤) بحسب الناطق باسم الحكومة علي الدباغ. واضاف الدباغ: أن ذلك سيتم بتفعيل الإجراءات الوقائية والعلاجية لمعالجة الظواهر السلبية في أداء مؤسسات الدولة، ووضعت هذه الإجراءات، في إطار سياسات فعالة منسقة للإصلاح الإقتصادي، وبما ينسجم وبنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تضمن مشاركة المجتمع في الحد من الظواهر السلبية المتوقع حدوثها أو المشخصة وتحديد أسبابها بشكل واضح ودقيق، والتفريق بين ما هو ظاهرة فساد وما هو ضعف في الأداء.

لكن الساعدي اشار الى «ان اية ستراتيجية لا بد من توفر ارادتين لتحقيقها، الاولى: الارادة السياسية القائمة والمشاركة في ادارة الدولة، والجدية في مكافحة الفساد وعدم التستر على المفسدين وضمان استقلال القضاء وعدم التدخل في مكافحة الفساد ومحاكمة المفسدين وترك الهيئات الرقابية، وهي ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ودوائر المفتشين العموميين ولجنة النزاهة البرلمانية لأداء عملها من دون ضغوط واستقلالها اداريا ومهنيا». واضاف أما «الارادة الثانية فهي جدية حكومية لمكافحة الفساد، فلم نشهد خلال السنوات الاربع الماضية الجدية في العمل، وكانت الاعاقة واضحة من قبل اطراف سياسية وحكومية لعملنا»، واشار الى انه «برغم هذا استطعنا وبجهود فردية تشكيل رأي عام يدفع للضغط نحو مكافحة الفساد، وهذا الضغط هو من ولّد الاتجاه صوب مكافحة الفساد».

وتابع الناطق باسم الحكومة: أن خطة العمل تطرقت إلى شرح للظاهرة السلبية، ومن ثم آثار انتشارها، والهدف من معالجة تلك الظاهرة السلبية، وخطة عمل لمعالجتها، والمدة اللازمة لذلك، مع تحديد الجهة المنفذة للمعالجة والجهة المسؤولة عن متابعة وتنفيذ خطة المعالجة لتلك الظاهرة السلبية، مع مؤشرات المعالجة. وقد شملت الخطة المرافق المتعددة، وهي النظام التشريعي والنظام السياسي والقضاء والانتخابات ونشاط التربية والتعليم والصناعة والتعدين وأنشطة الزراعة والري وحماية البيئة والبلديات والأشغال العامة والثقافة والعدل والتجارة ونشاط العمل والشؤون الإجتماعية والصحة والتخطيط والتعاون الإنمائي والنفط وشؤون الأوقاف والمالية والظواهر العامة والظواهر المتفرقة.

وأوضح الدباغ أن ستراتيجية مكافحة الفساد هي رؤية ورسالة، وتستند إلى علم الإدارة ومكافحة الجريمة، وهي ممزوجة بالتجارب العالمية، وهي الأولى في تاريخ العراق، فهي لائحة توضح خارطة الطريق ودور الأفراد والمؤسسات في حماية المجتمع ومكافحة ظواهر الفساد ومنع وقوعها، فقد تظافرت الجهود للحد من المخاطر الجسيمة لظاهرة الفساد الإداري في العراق وتطويقه والحد منه، من خلال جملة من الإجراءات الرقابية والتشريعية والتنفيذية، وتم تأسيس هيئة النزاهة العامة ومكاتب المفتشين العموميين في الوزارات، إلى جانب المؤسسة الرقابية العتيدة، المتمثلة في ديوان الرقابة المالية.

الفقر احد نتائج الفساد

وتابع: استمراراً لجهود كل هذه التشكيلات ودعمها، فقد تم تشكيل مجلس مشترك لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٧، ليكون الإطار التنسيقي الجامع للأجهزة المعنية كافة بمكافحة الفساد وإنفاذ القوانين. وقد قام المجلس المشترك لمكافحة الفساد في العراق خلال الأشهر الماضية في وضع الستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات الخمس المقبلة ٢٠١٠ – ٢٠١٤، التي تستجيب إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انضم العراق إليها في سنة ٢٠٠٧، ولتكون بمثابة خطة شاملة ومفصلة ودليل عمل لمواجهة الفساد في مستوياته كافة، لقد أخذت الستراتيجية بنهجي الوقاية والردع في توازن موضعي لمواجهة الفساد، فتم بناء خطة للمكافحة على أساس محاربة الفساد من الأعلى إلى الأسفل.وأضاف الدباغ: أن الستراتيجية وضعت استناداً إلى الفقرة (١) من المادة (٥) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، والتي صادق عليها العراق بالقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٧، وقد تم اعتماد أسس في ترتيب الأولويات والنتائج المتوقعة وهي تحليل بيئة العمل الداخلية وتنفيذ البرنامج السياسي الذي تبنته الحكومة الوطنية والتحديد الواضح والدقيق للظواهر السلبية وجرائم الفساد مع تحديد واضح ودقيق للأهداف، وتنمية القدرة على التحكم الذاتي في الأداء، والمراجعة المستمرة والدورية للأداء وتحديد الانحرافات مع تفعيل لجهود مؤسسات الدولة، بما يضمن تنسيق المهام والفعاليات المترابطة فيما بينها والاستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة.

أما الآليات المعتمدة في بناء الستراتيجية فهي: المكافحة عبر إحداث تغييرات في السياسات والأنظمة، حسب تطور العمل وتوضيح دور المؤسسات الحكومية وتشخيص المشاكل الرئيسة التي تعانيها وتهيئة الموارد البشرية والمادية والمستلزمات الأخرى لتنفيذ الخطة وتحديد سقف زمني لتنفيذ كل مفردة من مفردات الخطة وتوزيع المسؤوليات على ضوء الخطة وإصدار تقارير متابعة دورية لإنجاز المهام من قبل المؤسسات المعنية وتصحيح المسارات في ضوء تحليل النتائج.

وأوضح الدباغ: أن من عناصر الضعف لبيئة العمل وجود تخلف في نظام الاتصالات وعدم تدفق وانسياب وكفاية البيانات اللازمة لبناء قاعدة البيانات والمعلومات المطلوبة لاتخاذ القرار الإداري الصائب والرشيد، مع ضعف في إجراءات الضبط والسيطرة والرقابة الداخلية، ولا يوجد في بيئة العمل آليات متطورة للحفاظ على الوثائق من التزوير، وكذلك عدم الحفاظ على النماذج التي يجب تداولها داخل المؤسسات الحكومية، وتسليمها إلى المزورين، مع ضعف في التنسيق بين دوائر الوزارة الواحدة أو مع دوائر الوزارات الأخرى.

واشار الدباغ الى ان الستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد قد وضعت آليات لتنفيذها، حيث يتم تنفيذها بإشراف وتوجيه هيئة النزاهة، تنفيذاً للمادة السادسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من خلال تشكيل فريق من الخبراء، يضم ممثلين عن هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي العراقي وممثلين آخرين عن المجتمع المدني والإعلام والجامعات العراقية وممثل عن منظمة الأمم المتحدة بصفة مراقب، حيث يتولى الفريق مهام التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة وعقد اجتماعات دورية، تناقش خلالها الأمور كافة ذات العلاقة ووضع برامج وأدلة عمل لتنفيذ فقرات الستراتيجية ووضع مؤشرات للتقدم المحرز وإعداد هياكل التقارير المطلوبة من مكاتب المفتشين العموميين وتحديد محاورها، ومن ثم تحليلها، مع رفع تقرير إلى هيئة النزاهة، يتضمن التقدم المحرز. وقد حظيت الستراتيجية باهتمام منظمات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الفساد، وأبدى خبراؤها تثمينهم وتقديرهم لهذا الإنجاز الوطني الكبير، وقرروا دعم خطة العمل بتدريب الكوادر العراقية.

هولندا تنتقد غياب التفويض الأممي

بريطانيا تفتح تحقيقا شاملا مع براون في حرب ٢٠٠٣

لندن- امستردام/ وكالات

تتواصل في بريطانيا جلسات الاستماع العلَنية التي تعقدها لجنة حرب العراق، فيما خلصت لجنة أخرى في هولندا إلى أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لم يمنح تفويضاً قانونيا لهذه الحرب.

وفي وقت رفض رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون الاستجابة للدعوات التي طالبته بالمثول طوعا أمام لجنة التحقيق البريطانية حول الحرب على العراق قبل الانتخابات العامة في بلاده، اعلن رئيس الوزراء الهولندي يان بيتر بالكننده ان الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ كانت تتطلب سندا قانونيا.

وقال جوردن براون أمام البرلمان البريطاني، إنه «ليس عنده ما يخفيه» بشأن مشاركته في القرارات الحكومية قبل الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ فيما كشف متحدث سابق باسم رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير، أن بلير تعهد للولايات المتحدة بتقديم الدعم للعملية العسكرية ضد العراق في رسائل خاصة في مطلع عام ٢٠٠٢.

لجنة الاستماع التي يرأسها السير جون تشيلكوت وتضمّ خمسة أعضاء استمعت على مدى خمس ساعات في لندن إلى شهادة أليستر كامبل أحد المستشارين المقربين من رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير. وأبلغ كامبل الذي شغل منصب مدير الاتصالات والستراتيجية السابق في الحكومة البريطانية حتى آب ٢٠٠٣ أبلغ اللجنة أن بلير كان مصمما على التعامل مع نظام صدام بطريقة سلمية حتى فترة قصيرة من إعلان الحرب على العراق في آذار ٢٠٠٣.

وواجه براون الذي كان وزيراً للخزانة في ذلك الوقت تحديات في البرلمان بأن يرد على مزاعم بشأن مشاركته عن كثب في عملية صنع القرار قبل وقت طويل من الغزو . وقال براون خلال فترة الأسئلة البرلمانية «ليس عندي ما أخفيه بشأن المسألة . كنت جزءاً من الحكومة التي اتخذت القرارات وأنا أؤيد تلك القرارات».

وجاء بيان براون أمام البرلمان عقب شهادة أدلى بها مساعد سابق لرئيس الوزراء البريطاني في ذلك الوقت توني بلير أمام لجنة التحقيق في دور بريطانيا في الحرب العراقية، وقال فيها: إن براون شارك عن كثب في المشاورات بشأن حرب العراق. وطالب الزعيم الليبرالي نيك كليج،أمس، براون بإخبار ناخبيه «بحقيقة» دوره مع اقتراب موعد الانتخابات العامة. وقال «لم يكن وحده في الغرفة (مشاورات الحرب العراقية)، لكنه هو الذي وقع على الشيكات (ميزانية الحرب) . ماذا عنده ليخفيه؟». ومن المتوقع أن يستدعي براون إلى التحقيق، لكن ذلك لن يكون قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في أيار أو حزيران المقبلين.

من جانبه، أبلغ الستر كامبل، متحدث باسم بلير وخبير ستراتيجي بارز في حزب العمال البريطاني، لجنة التحقيق في حرب العراق في لندن أن بلير أرسل «الكثير من الرسائل» إلى الرئيس السابق جورج دبليو بوش خلال عام ٢٠٠٢ أي قبل الغزو بعام كامل.عن نهج بلير، قال كامبل «إننا سوف نبذل قصارى جهدنا لتسوية الأمور عبر الطرق الدبلوماسية من دون إطلاق طلقة واحدة، ولكن إذا حانت ساعة العمل وفشل النهج الدبلوماسي، فإن بريطانيا سوف تعتبر أن من مسؤولياتها وواجبها الاشتراك في العملية العسكرية». وأضاف «رئيس الوزراء كتب العديد من الرسائل إلى الرئيس» .وقال كامبل «أود أن أقول إن فحوى هذه الرسائل هي أننا نشارك التحليل وأننا نشارك في القلق. إننا سوف نقف بجانبكم في التأكد بأن ينفذ نظام صدام التزاماته ويتم نزع أسلحة العراق». وأضاف «إذا تعذر تحقيق ذلك بالطرق الدبلوماسية وتعين القيام بذلك بالطرق العسكرية، فإن بريطانيا سوف تكون هناك. ذلك كان فحوى الاتصالات مع الرئيس».

فيما قال محللون سياسيون إن «حجم وتوقيت الرسائل الخاصة المتبادلة بين بلير وبوش التي كشفت عنها شهادة كامبل تتعارض مع فحوى النقاش السياسي في بريطانيا، حيث كان التأكيد على التوصل إلى حل دبلوماسي .وشدد كامبل أيضاً على أنه لم يلفق أي مسؤول في الحكومة تقارير استخباراتية بشأن حيازة العراق المزعومة لأسلحة الدمار الشامل في ذلك الوقت، وهذا اتهام وجه إليه في المقام الأول».

وفي ذات السياق، اعلن رئيس الوزراء الهولندي يان بيتر بالكننده في رسالة الى برلمان بلاده ان الحكومة الهولندية تتقبل بعد فوات الاوان ان حرب العراق كانت تتطلب سندا قانونيا كافيا. جاء ذلك خلال رد بالكننده على تقرير يطعن في الاسس القانونية للحرب عام ٢٠٠٣. وقالت لجنة التحقيق الهولندية في تقريرها ان الحكومة الهولندية ساندت الحرب على العراق مع انه لم يكن له سند قانوني ولم تبلغ البرلمان بخططها بصورة كاملة قبل الحرب. ودفعت نتائج التحقيق على الفور بعض زعماء الاحزاب الى دعوة الحكومة الى الرد على استجوابات في البرلمان. وأجريت مناقشة في البرلمان لمناقشة رد الحكومة. وقال رئيس الوزراء الهولندي في رسالته الى البرلمان «بناء على ما نعرفه الان فان الحكومة تقر بأن مثل هذا العمل كان يتطلب تفويضا قانونيا كافيا بدرجة أكبر». وكان بالكننده رفض في بادئ الامر اشد انتقادات لجنة التحقيق قائلا: ان هناك اراء مختلفة بشأن السند القانوني للحرب وانه لا يمكن ابلاغ البرلمان بشأن بعض القضايا. وجاء الرد المعدل كاملا من المناقشات داخل الحكومة الائتلافية بعد ان حثه وزراء اخرون على تخفيف موقفه من نتائج تقرير لجنة التحقيق.

الى ذلك قالت لجنة التحقيق الهولندية بشأن الحرب على العراق في تقريرها المؤلف من ٥٥٠ صفحة «قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة بشأن العراق الصادر في التسعينيات لم يمنح تفويضا للتدخل العسكري الامريكي البريطاني في عام ٢٠٠٣». واضافت اللجنة: ان هولندا قدمت دعما سياسيا للحرب بسبب خطر امتلاك العراق اسلحة للدمار الشامل ودعما لحليفتيها في حلف شمال الاطلسي الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين قادتا الحرب. وتبين لاحقا ان العراق لا يملك اسلحة للدمار الشامل.

وافادت اللجنة: ان الحرب التي قادتها الولايات المتحدة كانت تستهدف على الارجح «تغيير النظام» في العراق لكن التدخل العسكري لهذا السبب لا سند له في القانون الدولي وكانت الحكومة الهولندية تعرف بذلك. ويعد اخفاء المعلومات عن البرلمان «اثما سياسيا» في هولندا ويمكن ان يكون سببا لدعوة اعضاء البرلمان لاستقالة وزير. وقال بالكننده في رسالته: انه من المتوقع ان تقدم الحكومة رد فعل اشمل على التقرير في بداية شهر شباط المقبل. واضاف قوله الحكومة سوف تستخدم التقرير في اجراء تقييم جدي للماضي ولاستخلاص الدروس من أجل المستقبل.

وعلى خلفية الموضوع طالعت الصحف اللندنية امس الجمعة مواضيعها الرئيسة بانتقادات لادارة ملف الحرب على العراق، وكتبت صحيفة التايمز ان «توني بلير قد جمد الرافضين للحرب». اذ ينقل عن اللورد تيرنبول قوله ان توني بيلر قد احاط نفسه بشكل واسع باولئك الذين لن يختلفوا معه، بينما لم يعط أي وقت لمناقشة اولئك الذين لديهم مخاوف حقيقية. وان بلير اراد «ان يتحرك بسرعة» وان يبقى النقاش محدودا.

أغنية «راب» تتسبب في سجن جندي أميركي خدم في العراق

واشنطن/ وكالات

اعلنت لجنة التحقيق الاميركية في حرب العراق عن اعتقال احد الجنود الامريكيين الذين خدموا في العراق بسبب اغنية راب كان قد سجلها وارسلها الى البنتاغون.

وقال التقرير ان مارك هال، الذي خدم في وحدة مشاة امريكية في العراق اعتقل بتهمة التهديد بقتل ضباطه على خلفية الاغنية التي سجلها محتجا على سياسة الجيش الامريكي بتمديد فترة بقاء الجنود في العراق او افغانستان او اجبارهم على العودة اليهما. وقضى هال ١٤ شهرا في العراق العام الماضي ويتوقع التسريح الشهر القادم ولكن طلب منه العودة الى العراق ثانية.

فكتب وسجل اغنيته محتجا، بيد ان الجيش ادان اغنيته باستخدام كلمات عنيفة والتهديد بقتل الضباط المسؤولين عنه و»رؤية اجسادهم تتهاوى الى الارض»، وقرر احتجازه في سجن عسكري في جورجيا في انتظار محاكمته، بعد ان وجهت اليه تهمة التهديد بالتمرد. واكد تقرير محامي الجندي المدني جيمس كيلماسكي ان الاغنية تعبير حر عن ماهية شعور الناس ازاء الجيش وسياسة «وقف الخسائر». واضاف المحامي كيلماسكي انه كان يستخدم اسلوب «الهب–هوب» الغنائي الذي غالبا ما يحتوي على كلمات عنيفة ليعكس بشكل شرعي عدم رضا القوات عن سياسة «وقف الخسائر» التي يعتمدها الجيش الامريكي، والتي تقضي بأعادة قوات خدمت سابقا في المكان وباتت لديها خبرة فيه بدلا من ارسال قوات جديدة، او تمديد الخدمة العسكرية لبعض من انتهت فترة تعاقدهم.

وقد اجبرت هذه السياسة ١٨٥ الف عسكري على البقاء في الخدمة العسكرية رغم انتهاء فترة تعاقدهم مع الجيش لتلبية متطالبات الحرب في افغانستان والعراق.

ونفى هال في بيان من سجنه العسكري ان تكون اغنيته قد حملت تهديدا حقيقياً وقال انها مجرد اغنية «هب–هوب»، ووصفها بأنها كلام حر او»تعبير حر عن ماهية شعور الناس ازاء الجيش وسياسة (وقف الخسائر)».

واشار المحامي كيلماسكي الى ان هال قد كتب الاغنية الصيف الماضي بعد اشهر قليلة من عودته من العراق، وبعد ان عرف جنود وحدته انهم سيعودون الى الشرق الاوسط. وبين ان الاغنية قد «شاعت بين افراد وحدته، وقد تحدثوا جميعا معه عنها، ويبدو انهم (الجيش) لم يروا فيها تهديدا، ولكن مع اقتراب عودتهم الى العراق قرروا سجنه».

واوضح التقرير ان احتجاز هال يأتي في مرحلة ارتفعت فيها الحساسية ازاء التهديدات داخل الجيش بعد ان اتهم ضباط امريكيون بتجاهل اشارات تحذيرية قبل ان يقوم الرائد في الجيش الامريكي نضال حسن بقتل ١٣ شخصا في قاعدة فورت هود في تشرين الثاني الماضي.

ويشار الى ان الجيش الامريكي كان قد اعلن انه سينهي العمل بسياسة «وقف الخسائر» العام القادم، وهي السياسة التي اعتمدت في ادارة بوش لضمان توفر عدد كاف من الافراد في الخدمة العسكرية للقتال في العراق او افغانستان.

جندي امريكي يطلق صرخة احتجاج باغنية (هب هوب)

محللون: ارتفاع معدلات العنف أجندة إرهابية لتعطيل العملية الانتخابية

بغداد/ المدى

سجلت احداث العنف الناجمة عن التفجيرات والاعمال الارهابية موجة قتل تزامنت مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية المزمع اجراؤها في اذار القادم، والتي سيجري على ضوئها تحديد القوائم والأحزاب التي ستحكم البلاد للاعوام الأربعة المقبلة.

واكد محللون سياسيون بحسب وكالة (شينخوا) ان هذه التفجيرات تستهدف اعاقة العمل الحكومي والتسبب بتراجع الملف الامني والاضرار بارواح المواطنين لافشال العملية الانتخابية. واستسهد ثلاثون شخصا وأصيب ٨٨ آخرون في موجة جديدة لأعمال العنف في البلاد. ففي محافظة النجف أسفرت ثلاثة انفجارات ، بسيارة مفخخة وعبوتين ناسفتين في المدينة القديمة عن مقتل ٢٥ شخصا واصابة ٧٢ آخرين بجروح ، وفقا لمصدر في وزارة الداخلية.

أما محافظة ديالى ، فقد لقي فيها أربعة أشخاص مصرعهم وأصيب ١٢ آخرون بجروح في عدة أعمال عنف متفرقة شهدتها مدن المحافظة. كما استشهد مدني في مدينة الرمادي في انفجار عبوة ناسفة من النوع اللاصق في سيارته، أدت إلى اصابة أربعة مدنيين بجروح والحاق أضرار مادية بعدد من السيارات والمحال التجارية.

ويعتقد محللون سياسيون أن هناك ارتباطا وثيقا بين أعمال العنف والتوترات التي تجري في العراق، والانتخابات البرلمانية المقبلة ، فكلما اقتربت الانتخابات إزدادت وتيرة هذه الأعمال لتحصد أرواح العشرات من الأبرياء.

وقال المحلل السياسي صباح الشيخ «ان التوترات السياسية في الساحة العراقية حاليا تنعكس بصورة سلبية على الوضع الأمني ، حيث أن الجماعات المسلحة تستغل هذه التوترات لتنفيذ أجندتها من خلال استهداف المدنيين وايقاع خسائر كبيرة بين صفوفهم ، في محاولة منها لايصال فكرة للناخبين بأن لافائدة من المشاركة الفعالة في الانتخابات المقبلة». وأعرب الشيخ عن اعتقاده بأن بعض الجهات ستحاول استغلال أعمال العنف والتوترات لكسب الناخبين من خلال اثارة النعرة الطائفية، محذرا من هذا السلوك لأنه سيعيد العراق إلى المربع الأول وسيضر بالعملية السياسية وبمصلحة الشعب وبمستقبل التعايش السلمي بين فئاته.

وفي ملف آخر، يعتقد المراقبون انه ربما يزيد من حدة التوترات في العراق منع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات نحو ٥٠٠ مرشح وكيان سياسي من المشاركة في الانتخابات المقبلة لشمولهم باجراءات المساءلة والعدالة.

وفي هذا الصدد، قال المحلل السياسي جعفر العلي «أعتقد أن أزمة سياسية تلوح بالأفق بعد قرار المفوضية العليا للانتخابات استبعاد هذا العدد من المرشحين، وهذه الأزمة بلا شك ستنعكس بصورة سلبية على الوضع العام في البلاد، لأن القوى الليبرالية بشكل خاص ستشعر أنها مستهدفة بهذا القرار». وأضاف العلي أن مثل هذه القرارات يجب أن تتخذ من قبل القضاء العراقي حتى لا يتم تسييس القضية. واكد أن «البرلمان عليه وبأسرع وقت تشكيل لجنة من كبار القضاة المشهود لهم بالمهنية العالية للنظر في مثل هذه القضايا، لأن القرار عندما يصدر من القضاء، سيكون بعيدا عن الأهداف السياسية».

تنويه

ورد سهواً اسم المصور (مهدي الخالدي) في صفحة ضيف الخميس الذي قام بتصويره الزميل (ادهم يوسف) من مجلة الاسبوعية لذا اقتضى التنويه